

4-أن يقدم كلاً من جهة العمل في القطاع الطبي الأهلي والممرض أو مزاول المهنة المساعدة طالب الترخيص بطلب اصدار ترخيص المزاولة.

5-صورة ترخيص مزاولة المهنة السابقة.

6-صورة من شهادة حسن السير والسلوك.

7-التقديم عن طريق الرابط الالكتروني المخصص للتحقق من صحة البيانات.

8-اجتياز امتحان الكفاءة المقرر من قبل الجهة المختصة في وزارة الصحة.

9-اجتياز الكشف الطبي.

10-تأمين ضد مخاطر مزاولة المهنة وأخطائها من شركات تأمين المراخصة من قبل الجهات المعنية.

11-صورة شخصية 4x6 خلفية زرقاء.

12-دفع الرسوم المقررة.

سامداً: تجديد ترخيص مزاولة مهنة للأطباء والمهن التمريضية والمهن المساعدة في القطاع الطبي الأهلي:

أن يقدم كلاً من جهة العمل في القطاع الطبي الأهلي والممرض أو

مزاول المهنة المساعدة طالب الترخيص بطلب تجديد ترخيص المزاولة.

• إقرار أو تعهد بمعادلة الشهادة العلمية في حال عدم صدور المعاذلة.

• صورة البطاقة المدنية.

• شهادة BLS سارية للجميع ، أو شهادة ACLS أو شهادة APLS أو ATLS وفقاً للشخص وحسب متطلبات وزارة الصحة.

• في حال عدم تقديم مسبقاً على شركة التتحقق من صحة الشهادات العلمية عند الإصدار وجب تقديم عن طريق الرابط الالكتروني المخصص للتحقق من صحة البيانات

• صورة شخصية 4x6 خلفية زرقاء.

• دفع الرسوم المقررة.

سامعاً: إضافة / تغير مسمى ترخيص مزاولة مهنة للأطباء والمهن التمريضية والمهن المساعدة في القطاع الطبي الحكومي:

1-قرار صادر من وزارة الصحة بالمسمي المهني الممنوح .

2-صورة البطاقة المدنية.

3-صورة ترخيص مزاولة المهنة السابقة.

4-في حال طلب تغير المسمي (ترقية) يجب تقديم

شهادة BLS سارية للجميع ، أو شهادة ACLS أو شهادة APLS أو ATLS وفقاً للشخص وحسب متطلبات وزارة الصحة.

5-صورة شخصية 4x6 خلفية زرقاء.

6-دفع الرسوم المقررة.

ثامناً: إضافة / تغير مسمى ترخيص مزاولة مهنة للأطباء والهيئة التمريضية والمهن المساعدة في القطاع الطبي الأهلي:

1-كتاب طلب من جهة العمل في القطاع الأهلي.

2-100وحدة تعليمية (CME) للأطباء

3-شهادات علمية مصدقة ومعتمدة للمسمى المطلوب.

4-في حال عدم تقديم مسبقاً على شركة التتحقق من صحة الشهادات العلمية عند الإصدار وجب تقديم عن طريق الرابط الالكتروني المخصص للتحقق من صحة البيانات

5-صورة البطاقة المدنية

6-صورة ترخيص مزاولة المهنة السابقة.

7-صورة شخصية 4x6 خلفية زرقاء.

8-دفع الرسوم المقررة.

تسعاً: نقل ترخيص مزاولة مهنة الطب البشري والأسنان ومهنة التمريض والمهن الطبية المساعدة خال للكوبيين للعمل بجهة أخرى في القطاع الطبي الأهلي:

يشترط لذلك:

1-كتاب طلب من جهة العمل في القطاع الأهلي.

2-تقديم طلب النقل لإدارة الترخيص الصحية من صاحب العلاقة.

عاشرًا: نقل ترخيص مزاولة مهنة الطب البشري والأسنان ومهنة التمريض والمهن الطبية المساعدة خال لغير الكوبيين للعمل بجهة أخرى في القطاع الطبي الأهلي:

يشترط لذلك:

1-موافقة جهتي العمل المعينين

أ. كتاب موافقة من جهة العمل السابقة.

ب. أن يقدم كلاً من جهة العمل في القطاع الطبي الأهلي والطبيب أو الممرض أو مزاول المهنة المساعدة طالب نقل الترخيص بطلب نقل ترخيص المزاولة.

ت. تقديم ما يثبت تواجد صاحب العلاقة (مقدم طلب النقل) داخل البلد.

ثانية: أو مرور سنة على تركهم العمل لدى الجهة الأولى في القطاع

الأهلي من تاريخ الاستقالة أو إنهاء العلاقة التعاقدية بأي طريقة أخرى:

• أن يقدم كلاً من جهة العمل في القطاع الطبي الأهلي والطبيب أو الممرض أو مزاول المهنة المساعدة طالب نقل الترخيص بطلب نقل ترخيص المزاولة.

ثالثة: أو إذا انتهت مدة العاقد بين الطرفين وإذا تم نقل الإقامة جهة أخرى بناءً على موافقة الهيئة العامة لشئون القوى العاملة مع استيفاء شروط

الهيئة العامة للغذاء والتغذية

قرار وزاري رقم 2 لسنة 2023

وزير الصحة:

* بعد الاطلاع على أحكام القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجناء والقوانين المعدلة له.

* وعلى القانون رقم 3 لسنة 2006 بإصدار قانون المطبوعات والنشر والقوانين المعدلة له.

* وعلى القانون رقم 112 لسنة 2013 بشأن إنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية، المعدل بالقانون رقم 16 لسنة 2019.

* وعلى القانون رقم 21 لسنة 2015 بشأن حقوق الطفل.

* وعلى القانون رقم 70 لسنة 2020 بشأن مزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة لها وحقوق المرضى والمشتقات الصحية.

* وعلى المرسوم رقم 22 لسنة 2023 بشأن تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للغذاء والتغذية.

* وعلى القرار الوزاري رقم 532 لسنة 2002 بشأن اعتماد لائحة تطبيق الترخيص في إنتاج الأغذية الخاصة والمكمالت الغذائية وتدوتها بدولت الكويت.

* وعلى قرار مجلس الوزراء رقم 1162 لسنة 2013 بشأن تحديد الوزير المختص بالإشراف على الهيئة العامة للغذاء والتغذية.

* وعلى القرار الوزاري رقم 134 لسنة 2014 بشأن اعتماد المدونة الكويتية لتنظيم تسيير الأجهزة والرطوب وصغار الأطفال.

* وعلى قرار مجلس الوزراء رقم 908 لسنة 2016 بشأن نقل الوحدات الإدارية والرقابية والفنية إلى الهيئة العامة للغذاء والتغذية.

* وعلى القرار الإداري رقم 81 لسنة 2016 بشأن إعادة تشكيل اللجنة الفنية المختصة بتشكيل فرق العمل بالهيئة العامة للغذاء والتغذية، والقرار المعدل له رقم (2016/269) بإضافة اختصاصات اللجنة

الفنية المختصة بتشكيل فرق العمل.

* والقرار رقم 811 لسنة 2020 بشأن إعادة تشكيل اللجنة الوطنية لبرنامج تغذية الأمهات والرضاع وصغار الأطفال.

* والمواصفات الخليجية لبيانات حليب الأم المصونة ذات الاستعمالات الطيبة.

* وعلى المواصفات الخليجية لبيانات حليب الأم المصونة ذات الاستعمالات الطيبة.

* وعلى كتاب رئيس مجلس الإدارة - المدير العام للهيئة العامة للغذاء والتغذية رقم 268 المؤرخ في 2/13/2023 بشأن تحديث المدونة الكويتية لتنظيم تسيير بدلائل حليب الأم.

* وبناءً على متطلبات مصلحة العمل، وما عرضته علينا السيدة رئيس مجلس الإدارة - المدير العام للهيئة العامة للغذاء والتغذية.

- قرر -

مادة أولى

تعتمد المدونة الكويتية لتنظيم تسيير بدلائل حليب الأم والمنتجات والأغذية ذات الصلة للرضاع وصغار الأطفال الخدمة لهذا القرار الوزاري.

أ. فضاء (ستين) في مزاولة الهيئة في الجهة الأولى من ثم استخراج ترخيص أول مرة على تلك الجهة.

ب. الانتقال إلى محافظة معايرة لحافظة جهة العمل الأولى.

ت. على أن يلتزم بالعمل في الجهات المنقول لها مدة لا تقل عن سنة واحدة.

ث- يحق للمزاول تقديم بطلب نقل ترخيص من المنشآة المرخص عليها خلال 100 يوم من تاريخ اصدار ترخيص دون الحصول على موافقة المنشآة بقليل ولا يتم نقل الترخيص إلا في حال نقل إقامة المزاول للمنشآة المراد الانتقال إليها.

ث- وفي جميع الأحوال يجوز للوزارة الموافقة على نقل الترخيص وذلك للحالات التي ترى استحقاقها للنقل.

♦ المستندات الازمة لقيام النقل يجب إرفاق الآتي:

1-في حال عدم تقديم مسبقاً على شركة التتحقق من صحة الشهادات العلمية عند الإصدار وجب تقديم عن طريق الرابط

الالكتروني المخصص للتحقق من صحة البيانات

2-توفير غواص ختم للطبيب مطابق للمسمي المهني الممنوح في الترخيص وغواص توقيع الطبيب.

3-صورة شخصية 4x6 خلفية زرقاء.

4-دفع الرسوم المقررة.

أحد عشر: يلغي ترخيص مزاولة مهنة للأطباء والمهن المساعدة لها في

القطاع الطبي الأهلي في الحالات التالية:

1-بناء على حكم محكمة أو جهة قانونية معتمدة بالدولة.

2-بناء على طلب جهة العمل أو صاحب الترخيص.

3-ثبوت عدم اللياقة الصحية من المجلس الطبي العام.

4-إدراجها ضمن اللائحة السوداء من مجلس الصحة لدول مجلس التعاون أو أي جهة دولية معتمدة.

5-ثبوت عدم الكفاءة وعدم استيفاء الاشتراطات الفنية لزاولة المهنة.

6-عدم اعتماد الشهادة العلمية من قبل الجهات الفنية المختصة.

ثانية: أو إذا انتهت مدة العاقد بين الطرفين وإذا تم نقل الإقامة جهة

آخر بناءً على موافقة الهيئة العامة لشئون القوى العاملة مع استيفاء شروط

ما ورد في البند 6-1) البند التالية:

أ. أن تكون عبارة "ملاحظة مهمة" أو ما يعادلها اشارة إلى العبارة التي تجدها في مكان ظاهر من بطاقة التعريف بالشخص.

ب. لا تضمن أي ادعاءات صحية أو ادعاءات غذائية تشير إلى وجود علاقة بين المنتج ضمن نطاق المدونة أو مركته وأطافله على الصحة أو تشير إلى أي دور لعناصر المنتج في شو وتطور الوظائف الطبيعية للجسم.

ج. أن تكون عبارة "حليب الأم هو أفضل غذاء لطفلك"، أو عبارة مماثلة توضحفضليه الرضاعة الطبيعية أو حليب الأم بأحرف كبيرة لا

تقل عن ثلث حجم اسم المنتج ولا تقل الحروف عن 2 ملم بالارتفاع.

د. عبارة توضح بأن المنتج يجب أن يستخدم بعد استشارة الطبيب المختص وبعد الحاجة وبالطريقة المناسبة للاستعمال. على أن تذكر هذه المعلومات بأحرف لا تقل عن ثلث حجم أحد أحرف اسم المنتج وأن لا تقل عن 1.5 ملم بالارتفاع.

ه. ذكر جدول التغذية مع طريقة التحضير والتبويه بالخلص من الجزء المتبقى من التركيبة الغذائية بعد الرضاعة المستعملة.

و. لا تستخدم عبارات مثل "شبة بالحليب البشري" أو "شبة حليب الأم" أو أي عبارة مشابهة أو فيها مصادرة حليب الأم.

ز. لا تستخدم عبارات قد تؤدي إلى عدم التشجيع على الرضاعة الطبيعية.

ح. في حالة تركيبة امتحانة للرضاع يجب التبيه أن مستحضرات امتحانة تستخدم بعد سن 6 أشهر.

المادة 6-6: بطاقة عبوة الراهبة
على المزود أو الموزع عدم عرض أو بيع طيات الرضاع إلا إذا تضمنت بيانات بطاقة العبوة ما ورد في المادة (6-1) بالإضافة إلى العبارة التالية: "تحذير: استخدام الراهبة قد يعارض مع الرضاعة الطبيعية" بحجم خط لا يقل عن ثلث حجم الخط المكتوب به اسم المنتج ولا يقل عن 1.5 ملم بالارتفاع.

المادة السابعة: الإدراة والتنفيذ

7-1) الهيئة العامة للغذاء والتغذية هي المسئول الرئيسي عن متابعة تنفيذ المدونة الكويتية.

7-2) تقوم الهيئة العامة للغذاء والتغذية بتشكيل اللجنة الوطنية العليا لبرنامجه تغذية الرضاع وصغار الأطفال بقرار اداري، بالتنسيق مع الوزارات والجهات الأخرى المعنية لضمان تنفيذ هذه المدونة.

7-3) لعرض تنفيذ هذه المدونة يجوز:

7-3-أ) اصدار القرارات الازمة لتنفيذ هذه المدونة وبلوغ أغراضها وأهدافها.

7-3-ب) طلب الشاور مع القطاعات الحكومية والخاصة والجهات الأخرى المعنية لضمان التنفيذ والالتزام الصارم بالمدونة.

7-3-ج) ممارسة السلطات ولهم الازمة التي يتوقف عليها بلوغ أغراض وأهداف هذه المدونة.

7-4) لضمان التنفيذ والمتابعة ضمن نظام الرعاية الصحية، تشكل بقرار اداري لجنة تنفيذية لتغذية الرضاع وصغار الأطفال بوزارة الصحة في دولة الكويت وجذان فرعية في كافة المناطق الصحية وتعطى الصلاحية لتنفيذ هذه المدونة الكويتية والقرارات التنفيذية الصادرة بشأنها ومتابعة تنفيذ الإجراءات الازمة لتشجيع ودعم وحماية الرضاعة الطبيعية والقرارات الصادرة بشأنها.

7-5) تقوم اللجنة التنفيذية بعقد اجتماعات دورية لتابعة التنفيذ.

7-6) مهام اللجنة التنفيذية في مجال تنفيذ المدونة هي كما يلي:

7-6-أ) افتتاح وتابعة تنفيذ سياسة وطنية لدعم وتشجيع وحماية تغذية الرضاع وصغار الأطفال.

7-6-ب) وضع خطة لتنفيذ هذه السياسة مبنية على المعايير الدولية لتشجيع ودعم وحماية تغذية الرضاع وصغار الأطفال بالتعاون مع الجهات المعنية ومتابعة تنفيذها.

7-6-ج) مراجعة المواد المعلوماتية والتثقيفية حول موضوع تغذية الرضاع وصغار الأطفال المنشورة وتزويد المؤسسات الصحية بالأدلة الإرشادية والمعايير الحديثة وسياسات العمل.

7-6-د) وضع وتابعة تنفيذ برامج تدريبية مستمرة للعاملين في المجال الصحي حول متطلبات هذه المدونة ومتطلبات لائحة التغذية التنفيذية للهيئة العامة للغذاء والتغذية ذات الصلة.

7-6-ه) متابعة أعمال اللجان الفرعية وفرق العمل المشكّلة بالمناطق الصحية والمستشفيات لتطبيق المعايير وتنفيذ السياسة والخطط.

7-6-و) المشاركة بالزيارات الميدانية للمواقع لتابعة التنفيذ واجراء التقييم اللازم متابعة مدى التقدم في التطبيق.

7-6-ز) النشر والإعلان على مجال واسع لهذه المدونة وأحكام وضوابط تغذية الرضاع وصغار الأطفال بالطرق المباحة لذلك.

7-6-ح) وضع وتابعة تنفيذ برامج تدريبية للمفتشين حول الإجراءات الواجب اتباعها تجاه المخالفات ضد أحكام وضوابط هذه المدونة.

7-6-ط) مراجعة تقارير عن الشكاوى والمخالفات المتعلقة بانتهاك المدونة التي يتم رفعها إلى اللجنة الوطنية العليا لأخذ ما يلزم بواسطة الجهة القانونية المعنية.

7-6-ي) التنسيق مع المنظمات والمؤسسات الأخلاقية والعالمية المعنية بمحاربة تشجيع وحماية تغذية الرضاع وصغار الأطفال للاطلاع على ما يستجد في هذا المجال وضمان تطبيق البرنامج على أعلى المستويات الممكنة.

7-6-ك) دعم إجراء البحوث والدراسات الميدانية الازمة لتابعة وتطوير برامج تشجيع ودعم وحماية تغذية الرضاع وصغار الأطفال بالتنسيق مع الجهات المعنية.

المادة الثامنة: تسجيل المنتجات المصنفة ضمن نطاق هذه المدونة

7-8-1) يتم تسجيل جميع المنتجات المصنفة ضمن نطاق هذه المدونة وفقاً للضوابط والإجراءات الخاصة بها.

7-8-2) الشخص المقدم بطلب لتسجيل أي منتج مصنف ضمن نطاق هذه المدونة عليه أن يستوفي كافة المتطلبات حسب القرارات والإجراءات المتبعة.

7-8-3) بعد أن يتم الموافقة على تسجيل المنتج المصنف ضمن نطاق هذه المدونة، تصدر شهادة التسجيل.

7-8-4) لا يجوز منح شهادة التسجيل ما لم يكن المنتج مطابقاً لمواصفات الجودة القياسية حسب المعايير التي توصي بها جنة دسغور الأغذية الدولي (*Codex Alimentarius*) (والمواصفات اللاحقة في هذه المدونة).

المادة التاسعة: المفتشين

9-1) تقوم اللجنة الوطنية العليا بترشيح مفتشين ملائقه لتنفيذ هذه المدونة من العاملين في الهيئة العامة للغذاء والتغذية والعاملين في المجال الصحي ومن وزارة التجارة ومن الإعلام وإصدار القرارات الازمة لذلك، على أن يتم ترشيح أي شخص لديه أي مصلحة مالية مباشرة أو غير مباشرة مع أي مزود أو موزع للمنتجات المصنفة ضمن نطاق هذه المدونة لتجنب تضارب المصالح.

9-2) يقوم المفتشون ضمن نطاق صلاحيات عملهم التالي: 9-2-أ) تفتيش أي مفتر يعم فيه استرداد أو تصنيع أو بيع أو تخزين أو عرض لبيع أو الإعلان عن أي منتج مصنف ضمن نطاق هذه المدونة، أو أي عمل له صلة بذلك.

9-2-ب) تحري المخالفات فيما يتعلق بانتهاكات هذه المدونة، 9-2-ج) ممارسة الصالحيات المخالفة حسب الحاجة لها.

9-3) بعد كل عملية تفتيش، يقوم المفتش ب تقديم تقرير بالمخالفات المرارة إلى اللجنة الفرعية التابع لها لأخذ الإجراءات الازمة.

المادة العاشرة: العقوبات وأحكامها

9-4) الأفراد والمنظمات لديهم الحق بتقديم شكوى إلى اللجنة الفرعية أو إلى اللجنة التنفيذية مباشرة أو عن طريق خط الشكاوى باللجنة العامة للغذاء والتغذية وخط الشكاوى بوزارة الصحة بشأن أي انتهاك ضد هذه المدونة.

9-5) تقوم اللجنة الوطنية العليا بعد تلقي تقارير المخالفات والشكوى بشأن أي انتهاك بهذه المدونة من اللجنة التنفيذية برفع التقارير والتوصيات إلى الجهة المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية الازمة.

المادة العاشرة: العقوبات وأحكامها

المادة 10-1: العقوبات

10-1-1) مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، في حال ثبوت خالفة أحكام هذه المدونة بعرض المخالفات للعقوبات المخصوص عليها في القوانين ذات الصلة وبالأشخاص قانون الطفل ، وقانون مزاولة مهنة الطب والمهن المساعدة لها وحقوق المرضى والمشات الصحبة وقانون الهيئة العامة للغذاء والتغذية .

10-1-2) العاملون في المجالات الأخرى مثل وزارة التربية وغيرها الذين يخالفون أحكام هذه المدونة سوف يتم الطلب من جهات العملهم تطبيق الإجراءات والعقوبات الإدارية الازمة بحقهم.

المادة 10-2: سلطة إصدار القرارات

10-2-1) يحق للمعنيين متابعة تنفيذ هذه المدونة من المسؤولين باللجنة العامة للغذاء والتغذية ووزارة الصحة والتجارة والإعلام، وذلك بعد الإخطار في الجريدة الرسمية، ووضع قرارات تنفيذية لاحقة لتفعيل الفرض من هذه المدونة.

10-2-2) وعلى وجه الخصوص، دون التعرض لعمومية القرارات السابقة، تصف هذه القرارات:

(أ) مهام اللجنة التنفيذية واللجان الفرعية التابعة لها.

(ب) شروط وإجراءات تسجيل المنتجات المصنفة ضمن نطاق المدونة الكويتية.

(ج) تحديد مؤهلات وصلاحيات المفتشين المكلفين لفرض تنفيذ هذه المدونة.

(د) إجراءات عرض المواد التعليمية أو الإعلامية على اللجنة التنفيذية.

(ذ) إجراءات عرض تقارير المخالفات والشكوى على اللجنة الوطنية العليا والجهات المعنية.

المادة الحادية عشر: التنفيذ

تكون بهذه المدونة حيز التنفيذ فور نشر القرار في الجريدة الرسمية.